الفصل 11

سياسة واشنطن العتيقة: التهرُّب من تحمُّل المسؤولية

«ليس حجم الكلب هو المهم في القتال، وإنَّما المهم هو حجم القتال في الكلب».

مارك توين.

ربما أكون أكثر امرأة افتُري عليها في أمريكا، وأصبحت موضوعًا لأكبر مسرحية هزلية.

هل تعتقدون أنَّني أُبالغ كثيرًا؟ لقد سمعتموهم يهذرون: «معلومات استخباراتية سيئة قبل الحرب، لا خيارات للسلام، وسطاء سريون فاشلون، قَدَّموا معلومات غير صحيحة، غير مخوَّلين، ليسوا جريئين، يخافون المخاطرة، لا يعرفون حلًّا ذكيًّا للمشكلات».

هكذا إذن. لقد كانت غلطتي أنَّ الولايات المتحدة غزت العراق، أنا الغبية التي دمرت أمريكا، كان المطلوب منا أن نكون محاربين مبدعين، أليس كذلك؟ كان المفروض أن نضع أصابعنا بين مسننات الدولاب لنوقف الكارثة.

كان المفروض أن نجد مخرجًا حينما تصل مجريات الأحداث حدًّا ميئوسًا منه، كان المفروض أن نُهيِّئ فرصًا للعمل عندما يكون العمل مستحيلًا، هذا ما يفعله الوسيط السري، وهذه هي مهمته. هكذا كانوا يقولون.

إذن، أين كنتم بحق السماء؟ أين اختفيتم قبل الحرب؟ هل ضعتم في الصحراء، ولم تجدوا وسيلة ما لتعرفوا الجنون الذي يسيطر على واشنطن؟ أين ذهبتم؟ أين كنتم؟ لماذا لم تفعلوا شيئًا عندما كان كلٌّ منا بحاجة شديدة إليكم؟ لقد تعاملتم مع ليبيا وصدام حسين سنوات عدَّة، فلماذا لم تستطيعوا التعامل مع آندرو كلارك وكولين باول؟ هل كانت نانسي بيلوسي (رئيس مجلس النواب، التي صوَّتت لمنع استخدام القوة في العراق عام 2002م) صعبة المراس؟

لكنَّكم لم تسمحوا لي بالمثول أمام الكونغرس، ومواجهة أعضائه؛ لأكشف لهم أخطاءهم الفادحة بخصوص ادعاءاتهم عن أسلحة العراق، لو استطعت قول ذلك لهم لربما سمح الكونغرس لمفتشي الأسلحة بإنهاء مهامهم بدلًا من التسابق على تفجير دعاية الحرب المليئة بمعلومات كاذبة.

لو حدث ذلك لكان مُؤكَّدًا أنَّهم سيستمعون إليَّ؛ لأنَّني كنت مطَّلعةً على معلومات استخباراتية أفضل مما لديهم، وكنت المصدر الرئيس للمعلومات عن العراق.

لو حدث ذلك لكنت أبلغت الكونغرس بمشروع السلام الشامل الذي أعدَّته وكالة الاستخبارات الأمريكية، والذي يحمي المصالح الأمريكية في مرحلة ما بعد رفع العقوبات (عقود النفط، وعقود الإنشاءات المغرية للشركات الأمريكية في مجال الاتصالات، والنقل، والرعاية الصحية)، لو حدث ذلك لقلت لهم إنَّ العراق كان متعاونًا فيما يخص سياسة مكافحة الإرهاب، وإنَّه وافق على عودة مفتشي الأسلحة، وإنَّه طرح أفكارًا إبداعيةً للإصلاحات الديمقراطية.

لو أنَّني أبلغتهم بهذا كله لأدرك الكونغرس حقًّا أنَّ المشكلات جميعها التي حدَّدتها واشنطن يمكن أن تُحَل من دون إطلاق رصاصة واحدة، وما قُتل جندي أمريكي واحد، أو فقد يده أو قدمه في دوريات بالموصل والفلُّوجة، وما دُمِّرت بيوت العراقيين، وخسروا مستقبلهم، وما رأينا شوارع بغداد مليئة بالمتفجرات أو التفجيرات الانتحارية، وما رأينا العراق يتمزق.

لو حدث ذلك ما وقعنا في هذه المشكلات كلها، وما بلغ العجز في ميزانية الحرب خمسة تريليونات دولار، وما حطَّمنا الطبقة الوسطى، ولكنا حققنا الرخاء والازدهار، ولظلت الولايات

المتحدة القوة العظمى على الساحة الدولية، ولجنَّبنا العالم الكثير من الويلات والآلالم. وهم يزعمون أنَّني لم أُفكِّر في هذا كله!

لكنَّ أفعالي تُسكِت كل هذه الجعجة الخطابية في الكونغرس بخصوص العملاء السريين والمعلومات الاستخباراتية السابقة للحرب. ربما كنت آخر مَن يعلم، ولكنَّني أدركت – قبل بقية الشعب الأمريكي والمجتمع الدولي– وجود خطأ ما؛ فأنا ناشطة سلام مُذ حييت، وأسكن على بُعد ستة أميال من الكونغرس، ولا يستغرق الوصول إليه سوى (12) دقيقةً بالميترو، وقد عملت سكرتيرة صحفية في تسعينيات القرن الماضي، وأعرف كيف يعمل الكونغرس، وكيف أُرتِّب الاجتماعات مع أعضائه.

لذلك، كدت أنفجر ضاحكةً وأنا أسمع هذا الهُراء كله على شاشات التلفاز عن سوء أداء الوسطاء السريين.

ما أستطيع قوله هو أنَّ الحقيقة أكثر مأساويةً؛ لأنَّها ترتبط بأحلامي الضائعة حيال الشعب العراقي؛ قبل زيارتي بغداد في شهر مارس عام 2002م، كانت نهاية الأزمة تبدو وشيكة، أما في شهري إبريل ومايو فبدت أكثر بُعدًا. لقد تَبيَّن أنَّ نتائج مفاوضاتنا الناجحة في بغداد لم تأخذ طريقها إلى عقول المسؤولين في واشنطن، وكانت مراكز الدراسات تُعِد تقارير تخلو من الحقائق، تَبيَّن أيضًا أنَّ الكونغرس لم يدرك ولو حقيقة واحدة عن موقف العراق الحالي، وكان سهلًا استنتاج أنَّ المعلومات الخاصة بتعاون العراق لم تكن تصل إلى الكونغرس، حسنًا (قلت لنفسي)، يمكنني تصحيح هذا الوضع الخطأ، ولكنَّني لم أكن أعرف مدى صعوبته.

في منتصف شهر مايو من عام 2002م (قبل عام من الغزو تقريبًا)، بدأت جولة من الاجتماعات في الكونغرس لإطلاع الجمهوريين والديمقراطيين على المكاسب الكبيرة التي تحقَّقت خلال مباحثات القناة الخلفية.

ومن مايو ويونيو حتى يوليو أصبح عدد كبير من أعضاء الكونغرس يعلم أنَّ آندرو كارد تلقى مشروع السلام الشامل الذي أعدّته وكالة الاستخبارات الأمريكية، والذي يحفظ المصالح الأمريكية الحيوية في مرحلة ما بعد العقوبات.

وكنت قد سلَّمت مكاتب هؤلاء الأعضاء نسخًا من الرسائل المهمة التي بعثتها إلى آندرو كارد، والتي تتحدث عن تعاون العراق في تحقيقات الحادي عشر من سبتمبر، والسياسة الأمريكية لمكافحة الإرهاب، وبذلك أصبحوا مُطَّلعين بصورة كاملة على الجهود الرامية إلى حماية المصالح الأمريكية على مختلف الأصعدة، بما في ذلك بعض الأهداف التي لم يكن الكونغرس قد حدَّدها بعدُ.

كانت زيارتي الأُولى إلى مكتب السيناتور كارل ليفين بعد أيام من عودتي من بغداد، وكنت واثقةً أنَّ هذا السيناتور الديمقراطي عن ولاية ميتشيغان الذي يرأس لجنة خدمات القوات المسلحة في مجلس الشيوخ، سَيُسَر حين يسمع أنَّ العراق قد وعد بشراء مليون سيارة أمريكية سنويًّا مدَّة عشر سنوات، أو أنَّ الشركات الأمريكية ستحصل على عقود تفضيلية في قطاع الاتصالات اللاسلكية، والرعاية الصحية، والأدوية؛ كانت هذه العقود تعني توفير آلافٍ من فرص العمل، وعودة الانتعاش إلى قطاع صناعة السيارات الذي كان يعاني مشكلات وصعوبات عدَّة، ولكن كان لا بُدَّ من التوقيع على التزام العراق علنًا أمام المجتمع الدولي.

ونظرًا إلى وجود جالية عربية كبيرة في ميتشيغان؛ فقد توقعت أن يُسَر موظفو مكتب السيناتور ليفين للتقدم الحاصل في محاربة الخلايا الإرهابية.

والحقيقة أنَّنا لم نكن بحاجة إلى تسليم المطلوبين، أو عمليات الاستجواب والتعذيب، أو قانون الباتريوت، لتحقيق هذا التقدم كله، ولم يخامرنا أي شعور بالقلق من أنَّ أموال الجمعيات الخيرية الإسلامية التي تُنفَق على بناء المجتمع، وتمويل المدارس والمستشفيات؛ لرعاية الفقراء، وتوفير الطعام للأرامل والأطفال، سوف تصادر.

ولما كان تمويل الإرهاب الحقيقي يأتي من شبكة تهريب الهيروين العالمية، فقد كان بإمكاننا القضاء على مصدر الشر الآخر؛ وهو أموال المخدرات.

كان حديثي مع موظفي مكتب السيناتور ليفين فاعلًا ومتشعبًا، وقد شمل موضوعات كثيرة، لكنَّهم فاجؤوني بالقول إنَّ لديهم معلومات عن مشروع السلام الشامل. لقد منحني ما قالوه الأمل لمواصلة جولاتي.

علمت في زيارتي مكتب السيناتور ديبي ستيبناو أنَّ لديها المعلومات نفسها. وفي نهاية الأمر، فقد عارض هذان العضوان قرار الحرب على العراق في شهر أكتوبر عام 2002م، لكنَّهما لم يُبلِّغا مواطني ميتشيغان بالفرص العظيمة التي وفرها مشروع السلام الشامل.

حملت هذه الأخبار السارَّة إلى مكتب السيد ويلستون، السيناتور الديمقراطي المحبوب والجريء عن ولاية مينيسوتا، الذي ظل داعمًا لجهود السلام حتى وفاته في حادث تحطُّم طائرة غامض.

زرت أيضًا تجمُّع النواب السود، بمَن فيهم النائب إليجا كمينغر، وعددًا آخرَ من نواب ولاية ميريلاند، ومنهم كوبي موريلا، وكريس فان هولين، وهما يُمثِّلان بلدتي الصغيرة تاكوما بارك، وكلهم ساندوا جهود السلام، وكانت النائبة السابقة كوني موريلا قد تسلَّمت رسائل آندرو كارد في شهر مايو من عام 2002م؛ كانت هذه النائبة من بين ستة نواب جمهوريين فقط صوَّتوا لمنع قانون سلطات الحرب، وهم بذلك يستحقون الثناء على هذه الشجاعة.

وما أثار غضبي هو أنَّ معظم الهجمات العدائية على الوسطاء السريين جاءت من عدد قليل من موظفي مجلسي الشيوخ والنواب الذين شاركوا في جلسات الإيجاز والإحاطة، ثم كذبوا بعد ذلك؛ فمثلًا: تلقى كبير موظفي مكتب النائبة السابقة جين هارمان (العضو البارز في لجنة الاستخبارات بمجلس الشيوخ)، نسخًا من رسائلي إلى آندرو كارد، بما فيها مشروع السلام، مع رجاء بإطلاع النائبة هارمان عليها.

ومن قبيل المصادفة أنَّني وجين خريجتا كلية سميث المعروفة بخريجاتها من القيادات النسوية، وإليها يُعزى الفضل في صمودي في أثناء معركتي مع وزارة العدل.

وَلَكُمْ أن تتصوروا كم كانت دهشتي حين قرأت انتقادات هذه النائبة أداء الوسطاء السريين قبل الحرب؛ لفشلهم في التوصل إلى خيار السلام بدلًا من الحرب، إنَّها بذلك تجر الكونغرس إلى السير خلف سياسة البيت الأبيض، مع علمها أنَّ هذا هو ما فعلتُه تحديدًا.

لم تكن هذه النائبة هي الوحيدة التي شوهت الحقائق، ومع ذلك كان أعضاء الكونغرس يبتسمون لي، ويُرحِّبون بي، لكنَّهم ربما كانوا في داخلهم يريدون إسكاتي، مثلما فعل السيناتور لوت وماكين في شهر فبراير عام 2004م؛ ما أدى إلى اعتقالي بحسب قانون الباتريوت، إلا أنَّهم

لم يعمدوا إلى تهديدي مباشرةً، فنجد – مثلًا – أنَّ كبار موظفي مكتب السيناتور دون نيكلز والسيناتور جي سي واتس، قد شكروني كثيرًا لجمعي معلومات عن تفجيرات أوكلاهوما، بما في ذلك جهود الحصول على السجلات المالية لتنظيم القاعدة، وقد كنت ممتنّةً لهذا الإطراء، لكنَّ ذلك لا يعني أنَّهم لم يشتكوا إلى مكتب التحقيقات الفيدرالي بعد ذلك.

كان موظفو مكتب السيناتور لوت والسيناتور ماكين لطيفين أيضًا، لكنَّهم تسببوا في سجني بعد شهر من طلبي الإدلاء بشهادتي.

حدثت تلك الاجتماعات السابقة للحرب في منتصف عام 2002م [210]؛ لذا فإنَّ معرفة مَن حرَّض مكتب التحقيقات الفيدرالية عليَّ – من الجمهوريين، أو الديمقراطيين– تظل أمرًا صعبًا، والثابت أنَّ شخصًا ما من أحد مكاتب أعضاء الكونغرس أبلغ مكتب التحقيقات الفيدرالي عن طلبي الإدلاء بإفادتي أمام الكونغرس.

وما صدمني هو أنَّ مكتب التحقيقات الفيدرالي فتح – كما توقعت– تحقيقًا عن أنشطتي المناهضة للحرب، بدلًا من التركيز على تمويل الإرهاب.

كنت أعرف توقيت ذلك؛ لأنَّ مكتب التحقيقات الفيدرالي أُجبر – بعد اعتقالي– [211] على تسليم تسجيلات أكثر من ثمانية وعشرين ألف مكالمة هاتفية، وثمانية آلاف رسالة إلكترونية، ومئات من رسائل الفاكس، وقد بدأ المكتب يسجل المكالمات الهاتفية في شهر مارس عام 2002م، بعد خمسة أشهر من رحلتي إلى بغداد في مارس 2002، وبعد أسابيع قليلة من بدء جولاتي في مبنى الكونغرس.

تُظهر صور المراقبة أنَّ مكتب التحقيقات الفيدرالي (أو وكالة الأمن الوطني) هو الذي صور اجتماعاتي بالدبلوماسيين العراقيين في نيويورك في شهر فبراير عندما كنا نُخطط لرحلة بغداد، فلو كان مكتب التحقيقات الفيدرالي يعتقد أنَّني خالفت القانون لكان سجل مكالماتي الهاتفية ورسائلي الإلكترونية فورًا؛ لتكون جزءًا من التحقيق الجنائي، لكنَّه لم يفعل ذلك إلا بعد خمسة أشهر؛ ما يعني أنَّ رحلتي إلى بغداد لم تمثل مشكلةً.

من المهم معرفة أنَّ مكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة الأمن الوطني يسجلان المكالمات الهاتفية منفردين؛ فقد سجلت وكالة الأمن الوطني مكالماتي الهاتفية طوال سنوات عدَّة منذ

الهجوم على مركز التجارة العالمية عام 1993م، ولم تكن تُطلع مكتب التحقيقات الفيدرالي عليها، ما لم تُحوِّل الاستخبارات أنشطتي إلى التحقيق الجنائي.

لكنَّ مكتب التحقيقات الفيدرالي لم يتخذ مثل هذا الإجراء، وأنا متأكدة أنَّه بدأ تسجيل المكالمات الهاتفية مصادفةً عندما قررت لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس تنظيم سلسلةٍ من جلسات الاستماع خاصةٍ بالعراق في نهاية شهر يوليو عام 2002م [212].

ويدل التوقيت على أنَّ مكتب التحقيقات الفيدرالي أراد مراقبة ما سيعرفه الكونغرس عن حقيقة المعلومات الاستخباراتية السابقة للحرب، وهذا يناقض كل ما صرَّح به البيت الأبيض على شاشات التلفزة.

وعلى أي حال، فقد اكتشفت وزارة العدل أنَّني قلت الكثير للكونغرس الذي كافأ البيت الأبيض بادعائه أنَّني لم أقل له شيئًا.

لكنَّ تسجيلات المكالمات الهاتفية لا تكذب؛ فمكالماتي الكثيرة مع مكاتب عدد من أعضاء الكونغرس، تُثبِت أنَّني تحدثت إليهم بوصفي واحدًا من الوسطاء السريين القليلين المكلفين بملف العراق [213]، وقد وصفت في بعض مكالماتي مشروع السلام، وأكدت لموظفي الكونغرس أنَّ الدبلوماسية يمكن أن تُحقِّق النتائج الكاملة التي يسعى إليها صناع القرار السياسي.

نبَّهت بعض المكالمات على أنَّ أئمة المساجد في بغداد هددوا بتمزيق الجنود الأمريكيين إربًا إربًا إذا غزت الولايات المتحدة العراق، وفي زيارتي إلى بغداد في شهر مارس من عام 2002م (قبل عام من الغزو)، هدد أئمة المساجد باللجوء إلى العمليات الانتحارية، وأقسموا أنَّ النساء العراقيات سيشاركن في مقاومة الغزو الأمريكي، وقالوا إنَّ على الأمريكيين ألا يراهنوا على كره العراقيين لصدام حسين؛ لأنَّهم يكرهون الولايات المتحدة أكثر منه بسبب قسوة العقوبات التي دمرت مجتمعهم واقتصادهم، وهددوا بأنَّ الجحيم سيكون في انتظار الولايات المتحدة إذا حاولت احتلال بغداد.

لقد وثَّقت تسجيلات مكتب التحقيقات الفيدرالي هذا كله؛ ما يدحض المزاعم القائلة بأنَّ الوسطاء السريين لم يُحذِّروا القادة الأمريكيين من هذه الكارثة [214].

ركَّز جزء كبير من محادثاتي مع أعضاء الكونغرس على ضرورة مواءمة الكونغرس بين وكالة الاستخبارات الأمريكية ومكتب التحقيقات الفيدرالي؛ بغية تشكيل فريق عمل لمكافحة الإرهاب داخل العراق، لقد كان معظم موظفي الكونغرس يلقون خطابات نارية دعمًا لسياسة مكافحة الإرهاب، لكنَّهم لم يطرحوا إستراتيجيات كفيلة بتحقيق نتائج على الأرض، وقد فوجئوا عندما طالبت بتعاون مكتب التحقيقات الفيدرالي مع وكالة الاستخبارات الأمريكية؛ من أجل ضمان الحصول على تلك السجلات المالية من العراق.

أوضحت أيضًا أهمية تحديد مصادر تدفق النقد للمنظمات الإرهابية، ووجوب سعي الجمهوريين والديمقراطيين إلى تجفيف منابع تمويل الأنشطة الإرهابية، وجعل ذلك على سلَّم أولوياتهم، علينا أن نتذكَّر أنَّ هذه الأموال تأتي من تهريب الهيروين بوساطة شبكة تبدأ بأفغانستان، وتمر بوادي البقاع في لبنان، وتنتهي في كولومبيا.

وقد توقعت من أعضاء الكونغرس أن يغتنموا هذه الفرصة، وأن يكونوا على قدر التحدي، إلا أنَّ ذلك لم يحصل، ويظل سبب ترددهم في هذا الشأن مدعاةً للحيرة.

قرر الجمهوريون – من دون وعي– حرمان الحكومة العراقية من فرصة المشاركة في الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب، وقد أفضى ذلك إلى عواقب وخيمة؛ إذ سمح هذا التقاعس باستمرار تدفق أنبوب النقد إلى مناطق الصراعات الأخرى حتى هذا اليوم (العراق، وباكستان، وأفغانستان).

زد على ذلك أنَّ تهريب الهيروين قد موَّل حرب طالبان على القوات الأمريكية في أفغانستان، وكانت أرباح بيع الأفيون السبب الرئيس لتفوق مقاتلي الجبال الأفغان على القوات الأنجلوأمريكية وقوات حلف الناتو (من 42 بلدًا) التي تفخر بأنَّها تملك أكثر الأسلحة تطورًا في العالم.

ويُقدّر دخل الأفيون الأفغاني بنحو ثلاثة بلايين دولار سنويًّا، ويُمثِّل ما نسبته (85%) من إجمالي إنتاج الهيروين والمورفين وخلطات المخدرات الأخرى في العالم.

أفاد تقرير الأمم المتحدة عن المخدرات لعام 2010م بأنَّ القيمة السوقية للهيروين قد بلغت (55) بليون دولار، وأنَّ شبكة التهريب العالمية توظف مليون شخص في هذه التجارة المُحرَّمة.

ومن الملاحظ أنَّ إنتاج أفغانستان من الأفيون عام 2001م، الذي شهد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، كان الأدنى منذ ثمانينيات القرن الماضي؛ أي نحو (100) طن؛ وذلك بسبب البرنامج الناجح الذي طبَّقته إدارة كلينتون، والذي تضمَّن دفع مساعدات مالية للمزارعين الأفغان ليتوقفوا عن زراعة الأفيون، وكاد إنتاج الأفيون أن يتوقف، ويتوقف معه تمويل الصراعات المسلحة.

ولما توقفت إدارة بوش عن دفع مساعدات للمزارعين الأفغان قفز إنتاج الأفيون عام 2002م إلى (3200) طن، وواصل الإنتاج ارتفاعه في أثناء الحرب الأفغانية ليصل إلى (8000) آلاف طن عام 2008م عندما انتهت رئاسة بوش.

وفي مطلع عام 2009م نجحت سياسة إدارة أوباما في خفض إنتاج الأفيون إلى (7000) آلاف طن، ولكنَّ الولايات المتحدة وحلف الناتو خسرا الحرب الأفغانية أمام هؤلاء المقاتلين الفقراء الأشداء، الذين لا يملكون تقنية متقدمة سوى بيع هذا المحصول لتوفير الدعم المالي لجهادهم.

لذلك، فإنَّني أقول: «إنَّ الفشل في إغلاق أنبوب التمويل المشترك بين المقاتلين الجهاديين في أفغانستان والخلايا الإرهابية لتنظيم القاعدة، يرقى إلى أخطر أنواع الفشل الذي أحاق بالإدارة الجمهورية فيما يتعلق بالأمن القومي».

لقد قُتل الجنود الأمريكيون بسبب هذا الفشل، وعانى المدنيون الأفغان والعراقيون بسبب القتال، ودُمِّرت البنية التحتية المدنية، وقُضي على مستقبل جيل بكامله، وعادت الولايات المتحدة مهزومة من العراق، وها هي حركة طالبان- بعد عشر سنوات- تسيطر على المشهد السياسي بعد انسحاب قوات النيتو عام 2014م.

وأخيرًا، لقد ترك فشل إدارة الجمهوريين قنبلة موقوتة تُهدِّد الأمن القومي داخل الولايات المتحدة؛ إذ تزايدت التوقعات باحتمال وقوع هجوم إرهابي كبير وشيك على الأرض الأمريكية، يُموَّل عن طريق شبكة التمويل العالمية نفسها.

وهكذا، فإنَّ عدم تحديد مصدر أنبوب التمويل هذا وإغلاقه، كان إهمالًا كبيرًا مثيرًا لشكوك كثيرة.

وبدلًا من ذلك، لجأت الولايات المتحدة إلى مصادرة تبرعات الجمعيات الخيرية الإسلامية المرخصة المساهمة في خدمة المجتمع، وفي هذا تناقض صارخ؛ لأنَّ خدمة الصحة والتعليم والغذاء التي تُقدِّمها هذه الجمعيات تُوفِّر أكبر رادع للعنف في المجتمع، فهذه الخدمات توجد إحساسًا بالمستقبل، وتفي بأساسيات البقاء للمحتاجين. إنَّ حجز هذه التبرعات الخيرية ليس عملًا غير أخلاقي فحسب، بل هو إجراء قصير النظر؛ إنَّه أسوأ أنواع الاستعراض ولفت الانتباه في واشنطن، وهو يُثبِت أنَّ قادة الولايات المتحدة لا يفهمون كيف ينشأ الإرهاب، أو ما الذي يبقيه حيًّا؛ لأنَّهم يهدمون البنية التحتية للمجتمع التي قد تجعل وقف العنف ممكنًا.

والأهم من ذلك هو أنَّ مكتب التحقيقات الفيدرالي وضع نصب عينيه هزيمة وكالة الاستخبارات الأمريكية وإفشال مهمتها في الخارج، لكنَّ هذا لم يلقَ قبولًا في واشنطن، وتَسبَّب في تعقيدات لمشروعات مشتركة مثل هذا، وبدلًا من التعاون مع وكالات شقيقة، حاول مكتب التحقيقات الفيدرالي إبعاد وكالة الاستخبارات الأمريكية عن الساحة كلها، واستغل فشلها في وقف هجمات الحادي عشر من سبتمبر لانتقاد أداء هذه الوكالة.

وهذا أمر مثير للضحك، خاصةً إذا علمنا أنَّ وزارة العدل رفضت طلبات وكالة الاستخبارات الأمريكية المُلِحَّة في صيف عام 2001م للتعاون من أجل إفشال هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

كان يمكن لقيادات الكونغرس أن تعيد هذه العلاقات مرَّةً أخرى إلى الطريق الصحيح، لكنَّ ذلك لم يحدث قط، وقد شعرت نتيجةً لذلك بإحباط شديد؛ إذ أدركت أنَّ الكونغرس يفتقر إلى المهارة المطلوبة لتطبيق برامجه على أرض الواقع، ولم تكن هذه القيادة - بالرغم من خطاباتها النارية- تمثل القيادة الطموحة المدفوعة بالنتائج التي كانت تصور نفسها للشعب الأمريكي.

لقد تحول الإرهاب في غضون ستة أشهر إلى مشهد إعلامي ومسرح من التهويل والتمثيل من أجل جذب اهتمام الناس، ولكنَّ تلك الشعارات العاطفية لم تتحول إلى فعل - بعد الحادي عشر من سبتمبر- يمكن أن يحد من وجود الإرهاب ميدانيًّا، لقد كان كل شيء مجرد دعاية إعلامية.

والأخطر من هذا كله هو أنَّ الكونغرس بدا خائفًا من فقدان اهتمام الناس، وكانت محطة سي إن إن تدعو ضيوفًا من الكونغرس لإجراء مقابلات معهم، وكان الناخبون يُكنِّون لقيادتهم احترامًا كبيرًا، أما الكونغرس فمارس فن الغوغائية متسترًا بثوب الوطنية، وحين طُلِب إليه تحويل الأقوال إلى أفعال من شخص مثلي يعرف ديناميات مكافحة الإرهاب على الأرض، أثبت الكونغرس عجزه عن تقديم أي نوع من المساعدة القيادية، أو جمع مكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة الاستخبارات الأمريكية للعمل معًا في مشروعات تعاونية.

ولسوء الطالع، فإنَّ القيادات في واشنطن أدركت سريعًا أنَّ الناس لن يلاحظوا الفرق، ولهذا أصبحت الخطابات في الكونغرس أكثر عدوانيةً بعد الحادي عشر من سبتمبر، في الوقت الذي كان فيه الأداء يتراجع بصورة ملحوظة.

ثم حدث في يوليو أنَّ لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ قررت عقد جلسات استماع بخصوص السياسة الأمريكية في العراق، كانت قاعة المجلس تغص بالحضور، ولكنَّني استطعت الحصول على مقعد بين الجمهور، ثم أخذت أستمع بدهشة كبيرة إلى قادة المجلس وهم يكيلون اتهامات سخيفة للعراق بخصوص مخزونه من الأسلحة المُحرَّمة، ورفضه السماح بعمليات التفتيش، كل ذلك في تناقض واضح مع الحقائق على الأرض.

لم أُصدِّق يومها كل هذا الغباء السياسي الذي سمعته، لقد كان كل ما قيل مجرد مزايدات سياسية؛ ما جعلني أشعر بغضب شديد.

openkan.com